

Distr.
GENERAL

S/1996/412
7 June 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان

(٢٣) آذار/مارس - ٧ حزيران/يونيه (١٩٩٦)

أولاً - مقدمة

١ - هذا التقرير سقدم عملاً بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن رقم ١٠٣٠ (١٩٩٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ الذي طلب فيها المجلس أن أقدم إليه تقريراً مرة كل ثلاثة أشهر عن التقدم المحرز نحو تحقيق تسوية سياسية شاملة للنزاع وعن عملياتبعثة مراقبى الأمم المتحدة في طاجيكستان. ويقدم هذا التقرير سرداً لهذه الأنشطة منذ تقريري السابق المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦ (S/1996/212).

ثانياً - صون وقف إطلاق النار

٢ - ظلت الحالة في طاجيكستان متوترة جداً. وكانت أكثر التطورات خطورة في قطاع تافيلدارا. وفي خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل ١٩٩٦، كان القتال في تلك المنطقة سائلاً إلى حد كبير، حيث شهدت المنطقة تبادلاً للنيران من بعد. واستغلت الحكومة تلك الفترة في تعزيز قواتها مستخدمة الطريق الممتد بين كولياك مخترقاً خوفالينغ وتافيلدارا. وفي نهاية آذار/مارس، أصبح من المتعذر تقريرها استخدام طريق خوفالينغ للأغراض العسكرية بسبب الأحوال الجوية وحالة الطريق نفسه، وأصبح لزاماً نقل المؤمن باستخدام الطائرات المروحية. وخلال الفترة برمتها فرضت الحكومة قيوداً شديدة على تحركات البعثة. وتعذر على البعثة أيضاً مراقبة أنشطة المعارضة على جانب خط المواجهة التابع لها.

٣ - وتصاعد القتال في بداية أيار/مايو ١٩٩٦. ففي ٩ أيار/مايو، شنت قوات المعارضة هجوماً برياً حقق بسرعة ثلاثة أهداف هي: احتلال خور الذي يتحكم في الوصول إلى وادي أوبيخينفو؛ وتدمير مقر الحكومة الأمامي بالقرب من سايود؛ والسيطرة على الطريق المؤدي إلى معبر جبل خوبوروبوت. وفي مطلع ليلة ١١ أيار/مايو، احتلت أنواع المعارضة قمة جبل تبلغ ٦٠٠ متر شرق تافيلدارا وبدأت في قصف المدينة. وأنار ذلك الذعر بين الجنود والمدنيين حيث سعى الكثيرون منهم إلى اللجوء إلى داخل تافيلدارا. وفي الساعة ٢٠٠٠ تم سحب فريق مراقبى الأمم المتحدة حرصاً على سلامتهم وجرى ترحيلهم إلى غارم.

.../...

080696 070696 070696 96-14247



٤ - وفي ١٢ أيار/مايو، سقطت تافيلدارا في قبضة المعارضة. ونتيجة لذلك، فقدت الحكومة عدداً كبيراً من جنودها وكمية كبيرة من المعدات. وحدثت خسائر في صفوف كثيرة من رجالها العاملين في الخدمة (قوات الجيش والمليشيا وقوات الأمن) أو وقعوا أسرى، في حين فر منهم عدد غير معروف. ومن المهم أن المعارضة قطعت الطريق المؤدي إلى معبر خوبوروبوت، وهو الوصلة الداخلية الوحيدة بين غورني - باداكسان وبقية البلد، كما أنه طريق إمداد هام خلال الفصل البارد (برغم أنه من المتذرع سلوكه في فصل الشتاء).

٥ - خلال القتال الضاري حول تافيلدارا، دعت الأمم المتحدة مراراً كلاماً من الحكومة والمعارضة إلى وقف الأعمال الحربية. واحتجت بعثة مراقب الأمم المتحدة أيضاً على قيام المعارضة بتصفيف تافيلدارا، مما يعرض حياة المدنيين الأبرياء للخطر. وفي ٢١ أيار/مايو، أصدر رئيس مجلس الأمن بياناً بالنيابة عن المجلس يدين فيه انتهاك اتفاق طهران لوقف إطلاق النار (١١٠٢/١٩٩٤، المرفق الأول) ويطالع بوقف الأعمال الهجومية وأعمال العنف على الفور (١٩٩٦/٢٥، S/PRST/1996/25).

٦ - وبعد سقوط تافيلدارا، واصلت الحكومة تعزيز قواتها في غارم وقامت بوزع قوات على طول الطريق الممتد من دوستابني إلى غارم وجيرغاتال. وتعرضت هذه القوات لمضايقات مستمرة من جانب المقاتلين التابعين للمعارضة.

٧ - وفي ١٤ أيار/مايو، وقعت مظاهرات احتجاج ضخمة في خودجنت وأورا تيوب ومنطقة لينين آباد. وجاءت هذه الاحتجاجات عقب مقتل عديد من الأشخاص البارزين من لينين آباد في آذار/مارس ونيسان/أبريل وأيار/مايو. وطالب المحتجون بعزل رؤساء الإدارات المدنية وموظفي إنفاذ القوانين في منطقة كوليابي، ومنح المنطقة مزيداً من الحكم الذاتي، وتحسين إمدادات الأغذية واتخاذ تدابير أكثر فعالية لمكافحة الجريمة. ولتهيئة الحالة، قامت الحكومة باستبدال موظفي إنفاذ القوانين وعيّنت محلهم أشخاصاً من لينين آباد وتورسوونزاد في وظائف حكومية رفيعة المستوى في منطقة لينين آباد. وعلى الرغم من توقف المظاهرات، ظلت الحالة متواترة في لينين آباد.

٨ - وفي ٢ حزيران/يونيه، بدأت قوات الحكومة في شن هجوم مضاد في تافيلدارا. وإنما عدد هذا التقرير، كانت المعلومات المتوافرة عن الموقف قليلة، حيث تعذر تماماً على مراقب الأمم المتحدة الوصول إلى المنطقة، ولم يقدم أي من الطرفين تفاصيل في هذا الشأن.

٩ - أما في بقية أنحاء البلد، فالحالة هادئة نسبياً، على الرغم من أن قوات الحدود الروسية أبلغت عن وقوع هجمات منفردة شنتها قوات المعارضة على مراكز الحدود في منطقة موسكوفيتسكي. وأعلنت المعارضة مسؤوليتها عن بعض هذه الاعتداءات. وعلى طول الحدود في غورني - باداكسان، كانت الحالة هادئة نسبياً.

ثالثا - عملية التفاوض

١٠ - إن عدم إحراز تقدم في معالجة المشاكل السياسية الأساسية خلال المرحلة الثانية من محادثات عشق آباد، والذي أحيطت به المجلس علما في تقريري السابق، والقتال الذي وقع في وقت لاحق، قد أديا إلى توقف عملية التفاوض. أما النتيجة الوحيدة الواعدة لمحادثات عشق آباد، وهي الاتفاق على عقد دورة استثنائية للبرلمان، فإنها لم تنفذ بالكامل، حيث لم تشارك فيها المعارضة على أساس أنه لم يتحقق ضمان أمن ممثليها.

١١ - وفي الفترة من ٧ إلى ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٦، اضطلع ممثلو الخاص الجديد لطاجيكستان، السيد غيرد مریم بأول مهمة له في المنطقة، أجرى خلالها مفاوضات مع الرئيس ايمومالي رحمنوف، في دوشاني، ومع السيد عبد الله نوري زعيم المعارضة، في طهران. وأجرى أيضا مشاورات مع وزراء خارجية كازاخستان، وقيرغيزستان، وباكستان، والاتحاد الروسي، وتركمانستان وأوزبكستان، ومع نائب وزير خارجية جمهورية ايران الاسلامية. وقد قدم لي ممثلو الخاص تقريرا عن نتائج مهمته وأفاد بصورة خاصة أنه قد تم تمديد اتفاق وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر أخرى حتى ٢٦ آب/اغسطس ١٩٩٦ دون شروط خلال محادثاته مع قيادتي الجانبيين الطاجيكي. وكرر الرئيس رحمنوف أن حكومته تجند تمديد اتفاق وقف إطلاق النار طوال فترة المحادثات الطاجيكية بكمالها. ووافقت المعارضة الطاجيكية المتحدة على تمديد الاتفاق لمدة ثلاثة أشهر، وأصدرت إعلانا بهذا الشأن وقعته السيد نوري (انظر مرفق هذا التقرير).

١٢ - وبالإضافة إلى تمديد وقف إطلاق النار، ناقش ممثلو الخاص مع الرئيس رحمنوف وكبار مستشاريه سبل تحقيق تسوية سياسية شاملة. وأقر الرئيس رحمنوف بأنه لا يمكن حل النزاع في بلده إلا عن طريق الحوار. وقال، في هذا الصدد، إن وفد الحكومة قبل المقتراحات التي قدمتها الأمم المتحدة أثناء المرحلة الثانية من محادثات عشق آباد. غير أنه أفرد مسألة واحدة فقط، هي إنشاء محفل استشاري للشعوب الطاجيكية، الذي قال إنها يجب أن تناقش قضية لها الأولوية خلال المحادثات الطاجيكية المشتركة.

١٣ - ووعد الرئيس رحمنوف بتوفير الأمن اللازم لأعضاء اللجنة المشتركة للممثلين للمعارضة مما يمكن اللجنة من استئناف أنشطتها بعد أن توقفت في ٥ آذار/مارس ١٩٩٦ نتيجة اختطاف العضو في رئاسة اللجنة المشتركة الممثل لجبهة المعارضة. ووعد أيضا بأن يكفل حرية انتقال أفراد بعثة مراقبين الأمم المتحدة في طاجيكستان.

١٤ - وفي ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦، اجتمعت والرئيس رحمنوف في موسكو حيث كان يحضر مؤتمر قمة رابطة الدول المستقلة. وكرر الرئيس رحمنوف التزام حكومته بالتوصيل إلى حل سياسي للنزاع، وأكد على أهمية الدور الذي تقوم به بعثة مراقبين الأمم المتحدة في طاجيكستان في استقرار الحالة في البلد. وأعرب عن الأمل في أن يتم تمديد ولاية البعثة، وأكد لي توفير الأمن لأفرادها وحرية انتقالهم.

١٥ - أما زعيم المعارضة الطاجيكية، السيد نوري، فقد صرخ خلال مفاوضاته في طهران مع مبعوثي الخاص أنه لا يوجد أي حل عسكري للنزاع الطاجيكي، وأنه ينبغي حل هذا النزاع عن طريق الحوار وحده. واقتراح، وفقاً لذلك، أن تستأنف المفاوضات الطاجيكية المشتركة في أقرب وقت ممكن. وكإجراء لبناء الثقة، قررت المعارضة الإفراج دون شرط، عن ٢٦ سجيناً كانت قد اسرتهم في منطقة تافيلدارا. وقد تأخر الإفراج الذي كان من المقرر إتعامه في ٢٨ أيار/مايو؛ وللجنة الصليب الأحمر الدولية على اتصال مع كلا الجانبيين لترتيب هذا الإفراج بأسرع ما يمكن. وفي الوقت نفسه، كرر زعماء المعارضة أفكارهم بشأن إنشاء مجلس للمصالحة الوطنية بوصفه الحل الوحيد للمشكلة الطاجيكية. وقد ورد وصف لهذا الاقتراح في تقريري السابق.

رابعاً - أنشطة بعثة مراقبى الأمم المتحدة في طاجيكستان

ألف - اللجنة المشتركة

١٦ - لم تعمل اللجنة المشتركة أثناء هذه الفترة نظراً لغياب أعضائها الممثلين للمعارضة. ولم تقدم الحكومة بعد، رغم تأكيدها المتكررة، ضمادات خطية بأنهم لن يمسوا بأذى، وهي أحد شروط عودتهم. ولم يصدر عن الحكومة أيضاً أية إعلانات بشأن تحقيقاتها في مصير السيد ظافر رحمانوف، الرئيس المشارك للجنة المشتركة عن المعارضة، الذي اختطف في شباط/فبراير ١٩٩٦، الأمر الذي كان السبب في رحيل أعضاء اللجنة، المشتركة الممثلين للمعارضة عن دوشانبي. وفي غياب اللجنة المشتركة، أجرت البعثة عدداً من التحقيقات بشأن ما يحتمل أنه انتهاكات لوقف إطلاق النار وأبلغت إلى الطرفيننتائج التحقيقات.

١٧ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أعيقت أنشطة البعثة إعاقة شديدة من جراء القيود المفروضة على التنقل. فقد كانت الحكومة تمنع البعثة عموماً من سلك طريق كولياپ - خوفاليغ - تافيلدارا والطريق بين موسكوفسكي وشورواباد. وعزا ممثلو الحكومة هذه القيود إلى شواغل أمنية وإلى سوء حالة الطريقين. بيد أن القوات الحكومية والمدنيين المحليين يستخدمون هذين الطريقين بحرية. وقد طرحت هذه المسألة مراراً على الحكومة، بجميع مستوياتها، وبذل جهد جديد لا يجاد حل لها بعد صدور بيان رئيس مجلس الأمن المتقدم ذكره، الذي تضمن فقرة عن هذا الموضوع. على أن القيود ظلت مفروضة رغم ورود تأكيدات من أعلى المستويات برفعها.

١٨ - وقد قيدت المعارضة حركة البعثة في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦، عندما أوقفت دورية تابعة للبعثة ولم يسمح لها بمتابعة سيرها عند مدخل وادي ياسغوليم، في فانج. وفي ١٦ نيسان/أبريل، أوقفت وفتشت دورية للبعثة وسباراة سفير الولايات المتحدة لدى طاجيكستان وهمما تتجهان شمالاً على الطريق المؤدي بين دوشانبي وغرم قبل أن يسمح لهما بمتابعة السير. وقد قدمت البعثة احتجاجاً على كلا الحادثتين إلى

قيادة المعارضة، التي أعلنت مسؤوليتها عنهم ووعدت بتوجيهه تعليمات إلى القادة الميدانيين للامتناع عن تقيد حركة البعثة.

١٩ - وفي ٤ أيار/مايو ١٩٩٦، أطلق قناصة النار على دورية تابعة للبعثة على الطريق المؤدي بين تافيلدارا وغزم. وفي ١٧ أيار/مايو، تعرض فريق تابع للبعثة لحادث سلب أثناء قيامه بدورية واحتجز أكثر من ثلاثة ساعات في منطقة تسيطر عليها المعارضة. ولم يتم التعرف على المعذبين في كلتا الحالتين. وقد أنكرت المعارضة مسؤوليتها عن الحادثين، مستشهدة بوجود فرق إجرامية مسلحة عديدة.

باء - الاتصال

٢٠ - ظلت البعثة على اتصالات منتظمة بقوات حرس الحدود الروسية وقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، على صعيد المقر وفي الميدان على السواء. وكانت تتعاون على نحو وثيق مع بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وداومت البعثة اتصالاتها المنتظمة وأنشطة اتصالها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية لتيسير توفير المساعدة الإنسانية.

جيم - الجوانب التنظيمية

٢١ - تولى السيد ميريم، فضلا عن عمله كممثل الخاص لطاجيكستان، ومقره في دوشانبي، مهمة رئيس بعثة المراقبين، خلفاً للسيد داركو سيلوفيتش. وفي بداية حزيران/يونيه ١٩٩٦، كان قوام البعثة ٩٤ فرداً، منهم ٤٤ مراقباً عسكرياً من الأردن (٦)، وأوروجواي (٥)، وأوكرانيا (٣)، وبولندا (٢)، وبولندا (٢)، والدانمارك (٤)، وسويسرا (٥)، والنمسا (٦)، و٥٠ موظفاً مدنياً، منهم ١٨ معينون تعيننا محلياً. وظل العميد حسن أباطة (الأردن) كبيراً للمراقبين العسكريين.

٢٢ - وكان للبعثة، فضلا عن مقرها في دوشانبي، ثمانية أفرقة موزعة على البلد كله (انظر الخريطة المرفقة)؛ وقد أخلي مركز البعثة في تافيلدارا مؤقتاً في ١١ أيار/مايو بسبب القتال الدائر فيها. وأكدت حكومة أفغانستان نرارها السماح بإنشاء مركز للبعثة في تالوكان لاقامة اتصالات مع زعماء المعارضة المتمرذين هناك. ويُؤمل أن يتم الانتشار الفعلي في هذا المركز في المستقبل القريب.

DAL - الجوانب المالية

٢٣ - بموجب القرار ٢٤٠/٤٩ المؤرخ ٢١ آذار/مارس ١٩٩٥، اعتمدت الجمعية العامة مبلغاً إجماليه ٢٠٠ ٤٤ ١٠ دولار لمواصلة عمل بعثة المراقبين للفترة من ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وهذا المبلغ يساوي ما إجماليه ٤٠٠ ٧١٧ دولار في الشهر. وفضلاً عن ذلك، أوصت اللجنة الخامسة في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦ ضمن مشروع قرار قدمته A/C.5/50/L.48، بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغاً إجماليه .../...

٩٠٠ ٤٧٨ دولاً للإتفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران يونيو ١٩٩٧، وهو مبلغ يساوي ما إجماليه ٢٤٢ ٦٢٣ دولاً في الشهر. وعليه فإنه، إذا قرر مجلس الأمن تجديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر إضافية، فإن تكاليفمواصلة عمل البعثة سيصل إجماليها إلى ما يقرب من ٣,٨ مليون دولار.

- وفي ٢١ أيار/مايو ١٩٩٦، كان مجموع الاشتراكات المقررة المستحقة للحساب الخاص لبعثة المراقبين يبلغ ٢٩٦ ٧٨٨ دولاراً وهو مبلغ يمثل نحو ٦ في المائة من الاشتراكات المقررة للبعثة منذ بدايتها. وكان مجموع الاشتراكات المقررة المستحقة لجميع عمليات حفظ السلام يبلغ ١,٧ بليون دولار.

ختاماً - الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لمنظومة الأمم المتحدة

- مثل في البلد، خلال الفترة قيد الاستعراض، كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، وكذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ومع أن القيود المالية لم تسمح بتجديد عقد الممثل الخاص لمنظمة الصحة العالمية في طاجيكستان، فقد أنشئ مكتب اتصال وطني لتنسيق أنشطة المنظمة في البلد. وفي مطلع عام ١٩٩٦، وجهت اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي نداءات لمعالجة الأزمة في قطاعات الأغذية والصحة والتعليم، وقدما المساعدة التي اتخذت شكل منتجات غذائية ومساهمات زراعية وألبسة وأموال تعليمية وأدوية ولقاحات وخدمات خبراء في مجالات شتى. وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقديم المساعدة إلى وزارة العدل فيما يتصل بالتشريعات ومراعاة الأصول القانونية فيما يتصل بال Sheridan داخلياً واللاجئين.

- وتأسيسا على جهود المفوضية، ينفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً مشروعات متعددة القطاعات بـ٢٠ مليون دولار، يرمي إلى تعزيز إعمار المناطق الريفية وإصلاحها وتنميتها، ويجري التماس الحصول على مساهمات لهذا المشروع. ويعكف البرنامج الإنمائي أيضاً على تشجيع أنشطة بناء السلام والمصالحة من خلال مشروع قائم على المجتمعات المحلية يركز على الشباب في أشد مقاطعات البلد تضرراً بالحرب. وأقر المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مؤخراً تقديم قرض احتياطي لطاجيكستان يقدر بمبلغ ٢٢ مليون دولار، إذاناً بشروع المؤسسات المالية الدولية في المشاركة النشطة في العملية الإنمائية. وتشمل المجالات الهامة الأخرى للمساعدة الراهنة والمقبلة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة المياه والمرافق الصحية، والزراعة، والنقل العام، والرعاية الصحية، والإدارة العامة والحكم، وتنسيق المعونات، وتطوير المؤسسات الصغيرة، والطاقة.

٢٧ - ومع النهاية الرسمية لحالة الطوارئ "المعقدة" في آخر عام ١٩٩٥ وتقلص وجود المفوضية في طاجيكستان، حلّت وحدة التنسيق الميداني التابعة لإدارة الشؤون الإنسانية في دوشابي وعيّن المنسق المقيم للأمم المتحدة، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ممثلاً رسمياً لإدارة الشؤون الإنسانية في

طاجيكستان. بيد أن حالة الطوارئ لا تزال قائمة، مقرّونة بانتشار البطالة والفقر والمجاعة على نطاق واسع، وهو أمر لا يزال يستعي اهتماماً شديداً من المجتمع الدولي.

سادسا - ملاحظات

٢٨ - يساورني بالغ القلق إزاء التدهور الخطير للحالة في طاجيكستان، التي بلغت أشد درجات التقلب وأسوأها منذ نهاية الحرب الأهلية في عام ١٩٩٢. فقد أسفرت الاشتباكات الواسعة النطاق في منطقة تافيلدارا عن خسائر فادحة في الأرواح، وانقطاع الاتصالات بين العاصمة وجزء كبير من البلد، وتفاقم الحالة الإنسانية للسكان المدنيين تفاصلاً. وتشير المعلومات التي بلغتني منبعثة مراقب الأمم المتحدة في طاجيكستان إلى استمرار القتال. وتشير هذه التطورات تساؤلات جدية حول صدق الطرفين الطاجيكين ونواياهم.

٢٩ - ومن ناحية أخرى، بدأ ممثلي الخاص الجديد ورئيسبعثة في دوشانبي أنشطته منذ فترة وجيزة، وأعتقد أنه ينبغي أن يتاح له بعض الوقت كي تفضي جهوده إلى نتائج، على الرغم من الشكوك التي أثارتها التطورات الأخيرة. وفي هذا الصدد، سيكون الدعم الذي توفره الحكومات المعنية أساسياً. كما أحاطت علماً بالاعتقاد الذي جزم به كلاً الطرفين من أنه لا سبيل إلى حل النزاع في طاجيكستان بالوسائل العسكرية وبعزمهما المعلن على استئناف المفاوضات الطاجيكية في أسرع وقت ممكن. ولذلك أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولايةبعثة مراقب الأمم المتحدة في طاجيكستان لفترة أخرى مدتها ستة أشهر. فإذا لم تتحسن في نهاية هذه الفترة احتمالات إحراز تقدم فإني أوصي بأن يستعرض مجلس الأمن التزام الأمم المتحدة في هذه الساحة.

٣٠ - أما الأولوية الأولى في الظروف الراهنة فهي إعادة وقف إطلاق النار على نحو فعلي. وإنني أناشد الطرفين الطاجيكين وقف الأعمال القتالية فوراً والتقييد الدقيق بالتزاماتها بموجب اتفاق وقف إطلاق النار. وقد أوعزت إلى ممثلي الخاص بأن يعمل على تيسير عقد الجولة المقبلة من المحادثات الطاجيكية في أقرب وقت ممكن لمناقشة طرائق إعادة وقف إطلاق النار وتعزيزه وتوفير ضمانات إضافية لاحترامه احتراماً دقيقاً.

٣١ - وفي الشور القليلة الماضية، أعيقـت أنشطة بعثة المراقبين من جراء التهديدات الموجهة إلى أمن أفرادها والقيود المفروضة على حركة المراقبين العسكريين. ولا تزال أنشطة اللجنة المشتركة معلقة منذ أكثر من ثلاثة أشهر، بسبب عدم توفير الأمن الكافي لبعضها من المعارضة. وإنني أطلب إلى الجانبين إزالة هذه العوائق وتهيئة الظروف اللازمة كي تؤدي بعثة المراقبين أعمالها بصورة فعالة وكى تستأنف اللجنة المشتركة أنشطتها في أسرع وقت ممكن.

٣٢ - وأطلب من جديد إلى السلطات الأفغانية وإلى المعارضة الطاجيكية المتحدة وضع الترتيبات النهائية التي تتيح إنشاء مركز اتصال إضافي في طالوكان.

٣٣ - وختاما، أود أن أثني على السيد داركو سيلوفيتش، رئيس بعثة المراقبين السابق، وعلى العميد حسن أباذهلة، رئيس المراقبين العسكريين، وعلى الرجال والنساء الذين خدموا في بعثة المراقبين للطريقة التي اضططوا بها بمهامهم. فقد أدوا خدمة ممتازة في ظل ظروف بالغة الصعوبة وخطيرة في كثير من الأحيان.

مرفق

[الأصل: بالروسية]

إعلان أصدرته المعارضة الطاجيكية المتحدة بشأن تمديد
اتفاق طهران على الوقف المؤقت لإطلاق النار ووقف
الأعمال العدائية الأخرى على الحدود الطاجيكية -
الأفغانية وداخل البلد

مراجعة لضرورة مواصلة اجراء الحوار السياسي الذي يرمي إلى تحقيق تسوية عاجلة للصراع وتحقيق الوئام الوطني، تمدد المعارضة الطاجيكية المتحدة فترة سريان اتفاق طهران لمدة ثلاثة أشهر حتى ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٦.

وبذلك، تفترض المعارضة الطاجيكية المتحدة أن الجانبين ينفيان بالتزامهما بعدم منع ممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولي والمنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان والصحفيين من زيارة الأقليم الخاضع لسيطرتهم.

وستقوم الحكومة والمعارضة الطاجيكية المتحدة أيضا بإزالة الموانع على الطرق وكفالة تحرك المدنيين والبضائع غير العسكرية دون عائق.

وقد أحاطت المعارضة الطاجيكية المتحدة علما أيضا برسالة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، السيد جيرد ميريم، بشأن تأكيد الحكومة للتزاماتها بتوفير ضمانات أمنية لأعضاء اللجنة المشتركة من المعارضة، بما في ذلك حمايتهم على مدار الساعة.

وباتخاذ هذا القرار بتمديد الاتفاق على الوقف المؤقت لإطلاق النار، تعهد المعارضة الطاجيكية المتحدة الأمل على أن يتقييد به الجانبان تقيدا تاما وفقا لما يمله الضمير وبأوقي ما يمكن.

(توقيع) سيد عبدالله نوري
زعيم المعارضة الطاجيكية المتحدة

١٩ أيار/مايو ١٩٩٦
طهران

وزع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان

UNMOT DEPLOYMENT AS OF JUNE 1996
DÉPLOIEMENT DE LA MONUT EN JUIN 1996
РАЗМЕЩЕНИЕ МНОУТ ПО СОСТОЯНИЮ НА ИЮНЬ 1996 ГОДА
DESPLEGUE DE LA UNMOT EN JUNIO DE 1996

